المقدمة:

تعرض العمل المصرفي للعديد من المخاطر التي تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها ، وقد تنشأ هذه المخاطر من عوامل داخلية ترتبط بنشاط وإدارة البنك، أو عوامل خارجية نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها البنك، ولهذا تتحوط البنوك لهذه المخاطر بعدة وسائل أهمها تدعيم رأس المال و الاحتياطيات أي كفاية رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها استخدامات البنك.

أهم المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك التجارية للعديد من المخاطر نذكر منها:

المخاطر الائتمانية: Credit Risk

مخاطر أسعار الفائدة: Interest Rate Risk

مخاطر أسعار الصرف: Foreign Exchange Risk

مخاطر السيولة:Liquidity Risk

مخاطر عدم كفاية رأس المال.

أولاً: المخاطر الائتمانية:Credit Risk

وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته بسبب تراجع مركزه الائتماني أو تخلفه عن السداد" فالمخاطرة الائتمانية– أقدم المخاطر بالنسبة للبنك–وهي النتيجة الفعلية لمخاطر متعددة الأبعاد – وهي المخاطرة الأكثر شيوعاً من بين كل المخاطر التي لا يزال قياسها صعباً للغاية، وللتعامل مع هذه المخاطر والتقليل منها يراعى مايلي:

1. عدم تركيز الائتمان على قطاع معين أو أشخاص معينين.
2. ضرورة وجود إدارة ائتمانية رشيدة.
3. تطبيق إجراءات رقابية تتابع عمليات الائتمان وتراقب المخاطر أولاً بأول.
4. ضرورة الالتزام بقواعد وضوابط منح الائتمان الصادرة عن السلطة النقدية والبنك.
5. أن تكون أرصدة المخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها.
6. إن التركز في مخاطر الائتمان ينشأ عندما يكون عدد من الجهات المقابلة مرتبط بعمليات ونشاطات متشابهة أو في مناطق جغرافية محددة أو لهم نشاطات اقتصادية متشابهة قد تؤثر على إمكانياتهم للقيام

بواجبتهم التعاقدية بسبب تأثرهم بصورة متشابهة بالتغييرات الاقتصادية والسياسية وغيرها، إن التركز في مخاطر الاقراض يدل على مدى تأثر أداء البنك بالتطورات اللاحقة في قطاعات أو مناطق جغرافية معينة. و تمثل البيانات التالية التركز الائتماني لأحد المصارف حسب المناطق الجغرافية وحسب القطاع الاقتصادي

التركز القطاعي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	خدمات وأخرى	اجمالي
	ل.س							
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٣,١٥٤,٣٧٨,٩٩١	-	-	-	-	-	-	١٣,١٥٤,٣٧٨,٩٩١
أرصدة لدى المصارف	٧٧,١٥٨,٥٩٦,٠٢٣	-	-	-	-	-	-	٧٧,١٥٨,٥٩٦,٠٢٣
إيداعات لدى المصارف	١٠,٠١٩,١٣١,٢٨٣	-	-	-	-	-	-	١٠,٠١٩,١٣١,٢٨٣
تسهيلات التمانية مباشرة (بالصافي)	-	٢,٣٧٣,٩٥١,٠٥٩	٩,٣٩٦,١٣٨,٢٦٢	١,١٢١,٥٧١,٩٧٩	١,٧٤٧,٧٥٧	-	١,٤٦٦,٥٠١,٢٩١	١٤,٣٥٩,٩٢٠,٣٥٣
الموجودات الأخرى	٦٣,٠٩٣,٧٨١	١٤,٨٧٠,٤٩٣	١١٠,٤١٣,٧٦٣	١,٩٥٤,١٧٨	-	-	٣٠,٣٨٠	٢٤٠,٣٦٢,٥٩٥
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦	-	-	-	-	-	-	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦
الإجمالي	١٠٤,٤٧٧,٥٧٦,١٨٤	٢,٣٨٨,٨٢١,٥٥٢	٩,٥٥١,٥٥٢,٠٢٥	١,١٢٣,٥٢١,١٥٧	١,٧٤٧,٧٥٧	-	١,٤٦٦,٥٣١,١٧١	١١٩,٠١٤,٧١٥,٣٥١

.لإدارة مخاطر الائتمان :

يقوم المصرف بتنويع وتوزيع نشاطاته الإقراضية للتأكد من عدم وجود تركز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص في قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة بالإضافة إلى الحصول على الضمانات لعينية الكافية. إن مجلس إدارة البنك هو الجهة ا لمسؤول بشكل رئيسي عن إدارة مخاطر الائتمان حيث يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية وسياسية إدارة المخاطر وبمراجعة واقتراح أي تعديل تفرضه التغييرات في الظروف المحيطة بالبنك.
إلى جانب مجلس الإدارة يوجد لدى البنك عدة لجان لها دور في إدارة مخاطر الائتمان وأهمها:

– لجان الائتمان/ دائرة الائتمان:

وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وحسن تنفيذ سياسة الائتمان الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

– دائرة التدقيق الداخلي:

وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وتدقيق عملية إدارة مختلف المخاطر في البنك للتأكد من توافقها مع السياسات والاجراءات المعتمدة.

– دائرة مخاطر الائتمان:

وهي الجهة المسؤولة عن تطوير النظام المركزي لتقارير مخاطر الائتمان ومراجعة السياسات ذات العلاقة اضافة إلى مسؤوليتها عن تفعيل النظام الداخلي لقياس مخاطر الائتمان.

أهم أساليب تخفيف مخاطر الإئتمان:

- التنويع من خلال توزيع النشاطات الاقراضية للتحقق من عدم وجود تركز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص من قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة.
- التقييم المستمر للإدارة الإئتمانية لعملاء البنك وفقاً لمنهجية تقييم موضوعية وواضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية بالإضافة على عامل الخبرة والمعرفة الطويلة.

هذا بالإضافة إلى وجود نظام موافقات ورقابة يعتمد على:

- لجان ائتمانية مختلفة على مستوى الإدارة العامة للبنك تغطي كافة وحدات النشاط مكلفة بواجبات وصلاحيات محددة تقوم على مبدأ الفصل بين عملية التسويق والبيع وعملية التقييم والدراسة الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني واف ودراسة القطاعات الاقتصادية والأسواق المستهدفة.
- وحدات رقابة وضبط للتأكد من الالتزام الصارم بالسياسات والاجراءات والأطر التشريعية وكذلك الالتزام بشروط الموافقات الائتمانية وسلامة التوثيق القانوني للتسهيلات الممنوحة واستكمال اجراءات الحصول على الضمانات اللازمة.

ثانياً: مخاطرة أسعار الفائدة: Interest Rate Risk

- يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك و الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، و يتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة ، و تحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الإستحقاقات و تزداد بزيادة تكاليف الموارد عن مردودية تلك الإستخدامات.
- إذن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين، فالمقرض يتحمل خطر إنخفاض عوائده إذا إنخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل إرتفاع تكاليف ديونه بإرتفاعه.
- ويمكن أن نعرفها ايضاً بانها "الخطر الحالي او المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة ، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن ان يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة الى البنك ،و من اهم أسباب خطر سعر الفائدة :

– –المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه الى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة .

– – سوء إدارة الموارد و تقديم قروض باسعار فائدة امتيازية و يؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه الى زيادة الأعباء و تخفيض قيمة المردودية.

يوضح المثال التالي ما سبق:

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة ٢٪

أثر الزيادة في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

العملة	الفجوة المتراكمة ل.س.	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س.	حساسية حقوق الملكية ل.س.
ليرة سورية	(٤,٠٧٧,٩٣٢,١٥٩)	(٨١,٥٥٨,٦٤٣)	(٦١,٦٨٨,٩٨٢)
دولار أمريكي	٢٢,٨٦٧,٢٣٧,٨٥٧	٤٥٧,٣٤٤,٧٥٧	٣٤٣,٠٠٨,٥٦٨
يورو	(٨٢٣,٩٤٣,٦٥٩)	(١٦,٤٧٨,٨٧٣)	(١٢,٣٥٩,١٥٥)
جنيه استرليني	٤,٦٤٦,٩٩٠	٩٢,٩٤٠	٦٩,٧٠٥
ين ياباني	١٢٣,٨٧٦	٢,٤٧٨	١,٨٥٨
عملات أخرى	٦,٢٨٤,٩٨,٠٩٥	١٢٥,٦٨٣,٩٦٢	٩٤,٢٦٢,٩٧١

أثر النقص في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

العملة	الفجوة المتراكمة ل.س.	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س.	حساسية حقوق الملكية ل.س.
ليرة سورية	(٤,٠٧٧,٩٣٢,١٥٩)	٨١,٥٥٨,٦٤٣	٦١,٦٨٨,٩٨٢
دولار أمريكي	٢٢,٨٦٧,٢٣٧,٨٥٧	(٤٥٧,٣٤٤,٧٥٧)	(٣٤٣,٠٠٨,٥٦٨)
يورو	(٨٢٣,٩٤٣,٦٥٩)	١٦,٤٧٨,٨٧٣	١٢,٣٥٩,١٥٥
جنيه استرليني	٤,٦٤٦,٩٩٠	(٩٢,٩٤٠)	(٦٩,٧٠٥)
ين ياباني	١٢٣,٨٧٦	(٢,٤٧٨)	(١,٨٥٨)
عملات أخرى	٦,٢٨٤,٩٨,٠٩٥	(١٢٥,٦٨٣,٩٦٢)	(٩٤,٢٦٢,٩٧١)

ثانياً: التغيرات في أسعار الفائدة في سوق العملات:

تنشأ هذه المخاطر عند وجود اختلاف في سعر الفائدة عند تاريخ شراء وبيع العملة في عمليات التبديل(المقايضة) ، وتكمن هذه المخاطر في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق في المبالغ أو في تاريخ الحق العائد لها. ومثال ذلك: قيام البنك بعمليات شراء أو بيع عملات أجنبية كجزء من عملياته في إدارة الأموال أو الاستثمار بغرض تحقيق الأرباح. وذلك بقيامه مثلاً بشراء عملة استرليني من سوق العملات الأجنبية مقابل بيع الدولار عندما يكون مردود الفائدة على الاسترليني أعلى من مردود الفائدة على الدولار.

ثالثاً: مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

وهي المخاطر التي قد تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية في أسعار صرف العملات أو في مراكز العملات التي يتم الاحتفاظ بها، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكثر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

و ينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك و على المستثمرين على سواء .

مخاطره المتعلقة بالبنك: في مجال التعامل بالنقد الاجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك او البنكي بالدرجة الاولى و مسؤولية التعامل مع بعض المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حدتها و منها ما يلي:

مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة:خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج .

مخاطر السعر:التغير المحتمل في اسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.

مخاطر السيولة : و هنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة او صعوبة بيعها من اجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي اقراض هذه العملات في السوق اذا توفرت.

خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك و تطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية .

ب-مخاطر سعر الصرف الأحنبي المرتبطة بالعميل: ان خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب او تدهور قيمة ارصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض و هذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله كما يمكن ان ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات و التدابير التي تستخدمها السلطات النقدية و التي تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة هذا الذي يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك على اعتبار انه يؤدي الى فقدان القيمة الحقيقية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية اداة تقييم القروض و هنا نجد ان العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الاولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حد ذاتها و نذكر منها:

* مخاطر الصرف :و ذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف ،فالمبادلات المصدرة و المستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت و التغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين و المستوردين لخسائر بعيدة على انشطتهم .

* خطر سعر الفائدة: و هو احتمال تقلب اسعار الفائدة بالزيادة او النقصان و هو الخطر الذي قد يؤدي الى تحطيم الحالة المالية للبنك و ارهاق توازن استغلاله.

*خطر المحفظة المالية: ان المحفظة المالية تتكون من مجموعة من القروض و مجموعة من الاوراق المالية التي استثمر فيها البنك امواله و عائد تلك المحفظة هو المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الاعباء الاساسية كسداد الفوائد على الودائع ،التوزيعات على المساهمين،تنمية الارباح.

مخاطر العملات: اثر الزيادة في سعر الصرف ١٠٪

	٢٠١٦		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر المرحل الى حقوق المساهمين بعد اقتطاع الضريبة
دولار أميركي	(٤٨٣,١٨٨,٨٦٣)	(٤٨,٣١٨,٨٨٦)	٤٧٩,٧٨٣,٨١٤
يورو	٢,٨٣٨,٣٠٢,٧٤٠	٢٨٣,٨٣٠,٢٧٤	٢٨٤,٢٧٨,٨٣٦
جنيه استرليني	٣٥,٢٩٥,٤٧٥	٣,٥٢٩,٥٤٨	٢,٦٤٧,١٦١
ين ياباني	٦٤,٨١٨,٠٩٠	٦,٤٨١,٨٠٩	٤,٨٦١,٣٥٧
الفرنك السويسري	١١٥,٠٣٢	١١,٥٠٣	٨,٦٢٧
العملات الأخرى	٢١,٠٦٣,٢٩٢,٧٤٠	٢,١٠٦,٣٢٩,٢٧٤	١,٥٧٩,٧٤٦,٩٥٦

مخاطر العملات: أثر النقصان في سعر الصرف (١٠٪)

	٢٠١٦		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر المرحل الى حقوق المساهمين بعد اقتطاع الضريبة
دولار أميركي	(٤٨٣,١٨٨,٨٦٣)	٤٨,٣١٨,٨٨٦	(٤٧٩,٧٨٣,٨١٤)
يورو	٢,٨٣٨,٣٠٢,٧٤٠	(٢٨٣,٨٣٠,٢٧٤)	(٢٨٤,٢٧٨,٨٣٦)
جنيه استرليني	٣٥,٢٩٥,٤٧٥	(٣,٥٢٩,٥٤٨)	(٢,٦٤٧,١٦١)
ين ياباني	٦٤,٨١٨,٠٩٠	(٦,٤٨١,٨٠٩)	(٤,٨٦١,٣٥٧)
الفرنك السويسري	١١٥,٠٣٢	(١١,٥٠٣)	(٨,٦٢٧)
العملات الأخرى	٢١,٠٦٣,٢٩٢,٧٤٠	(٢,١٠٦,٣٢٩,٢٧٤)	(١,٥٧٩,٧٤٦,٩٥٦)

رابعاً: مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تعبر عن احتمال عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للإيفاء بالتزامات المؤسسة المالية في الوقت المحدد. وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو مايدعى بمخاطرة تمويل السيولة، أو تعذر بيع أصول، وهو مايدعى مخاطرة بيع الأصول. بمعنى آخر هي المخاطر الناجمة عن

زيادة غير متوقعة في سحب الودائع إلى درجة يعجز عنها المصرف عن تلبية كامل الطلب على المسحوبات من خلال النقدية وشبه النقدية المتاحة لديه ويصبح معها من الضروري بيع جزء من أصوله خلال وقت قصير وبأسعار منخفضة.

و تنشا مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف.

و ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال .

ولإدارة هذه المخاطر يتطلب الأمر ما يلي:

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة.
- تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
- الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
- المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها.

توزيع الموجودات والمطلوبات على أساس الاستحقاق ودرجة السيولة:

	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و٣ أشهر	بين ٣ أشهر و٦أشهر	بين ٦ شهور و٩أشهر	بين ٩ أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	ل.س								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٢,٩٨٨,١١٥,٥٧٠	-	-	-	-	-	-	٣,٩٥١,١٩٢,٧٠٤	١٦,٩٤٤,٣٠٨,٢٧٤
أرصدة لدى المصارف	٢١,٣١٥,١٠٤,٨١١	٥٣,٠٨٣,٠٨٧,٤٧٣	٣,٢١٠,٤٠٣,٧٣٩	-	-	-	-	-	٧٧,٦٥٨,٥٩١,٠٢٣
ايداعات لدى المصارف	-	-	١٠,٠٠٣,٢٧١,٢٨٣	٦٦,٢١٠,٠٠٠	-	-	-	-	١٠,٠٦٩,٦٣١,٢٨٣
التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالصافي)	٢,٣٦٩,١٢٥,٢٤١	١٧٩,٠٠٥,٩٦٠	١,١٩٤,٧٨٧,٦٧٢	١,١٤٤,٦١٦,٤٠٢	٨٤٩,٥٦٠,١٤٤	٧٢١,٣٧٢,٧٩٩	٧,٣٥٥,٦٧٢,١٨٢	٥٤٥,٧٧٩,٩٥٣	١٤,٣٥٩,٩٤٠,٣٥٣
موجودات ثابتة		-	-	-	-	-		١,٩٧٠,١٩٩,١٤٥	١,٩٧٠,١٩٩,١٤٥
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	٢٥٧,٧٥١	٢٥٧,٧٥١
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	٦,٨٥٣,٣٣٢	-	٦,٨٥٣,٣٣٢
موجودات أخرى	٤٢,٤٦٣	١١٨,٧٩٩	٥٢,١٢٣,٦٦٦	١٣,٦١٩,١٧١	-	-	١٧٤,٤٥٨,٤٩٦	-	٢٤٠,٣٦٢,٥٩٥
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦
مجموع الموجودات	٣٦,٧٢٢,٣٨٨,٠٨٥	٥٣,٣٦٢,٢١٢,٢٣٢	١٤,٤٦٠,٦٩١,٣٦٠	١,٢٢٤,٤٩٥,٥٧٣	٨٤٩,٥٦٠,١٤٤	٧٢١,٣٧٢,٧٩٩	٧,٥٣٦,٩٨٤,٠١٠	٩,٥٠٤,٣٠٠,٦٥٩	١٢٤,٢٨٢,٠٠٤,٨٦٢
ودائع بنوك	٥,٨٠٦,٥١١,١٨٩	٣,٩٦٧,٨٩٠,٠٣١	٢,١٢١,٤٦٣,٠٠٠	-	-	-	-	-	١١,٨٩٥,٩١٤,٢٢٠
ودائع العملاء	٣٨,٠٩٢,١٠٤,٧٦١	١٦,٤١٥,٤٣٣,٣١٤	٧,٤٩٩,١٩٧,٢٣٥	١,٧٨٥,٥٦٣,٦١٥	١,٠٣٩,١٤٥,٣٤٣	١٢,٨٥٨,٤٨٨,٤٩١	-	-	٧٧,٦٩٠,٤٣٢,٧٥٩
تأمينات نقدية	٣,٩٠٣,٠٣٨,٠٣١	٧٤,٠٠٤,٧٧٦	٤٤٠,١٦٣,٥٣٩	٢٨٨,١٠٣,٦٥٤	٣٤٢,٩١٧,٦١٣	٩٣,٣٨١,٧٨٠	٢٤٧,٣٦٨,٧٧٠	-	٥,٣٨٨,٩٧٨,١١٨
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	١١,٩٤٧,١٦٦,٨٨١	-	١١,٩٤٧,١٦٦,٨٨١
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	١,٣٧٤,١٦١,٦٦٢	-	-	-	١,٣٧٤,١٦١,٦٦٢
مطلوبات أخرى	٢,٠١٤,٢٥٩,٤٩٠	٨٩,٧٧٧,٧٨١	-	-	-	١٢,١٨٤,٠٧٧	-	-	٢,١١٦,٢٢١,٣٤٨
مجموع المطلوبات	٤٩,٨١٦,٤٦٣,٤٧٦	٢٠,٥٤٧,١٠٥,٩٠٢	١٠,٠٦٠,٨٢٣,٧٧٤	٢,٠٧٣,٦٦٧,٢٦٩	٢,٧٥٦,٢٢٤,٦١٨	١٢,٩٦٤,٠٥٤,٣٤٨	١٢,١٩٤,٥٣٥,١٥١	-	١١٠,٤١٢,٨٧٥,٠٣٨
السيولة	(١٣,٠٩٤,٠٧٥,٣٩١)	٣٢,٧١٥,١٠٦,٣٣٠	٤,٣٩٩,٨٦٧,٥٨٦	(٨٤٩,١٧١,٦٩٦)	(١,٩٠٦,٦٦٤,٤٧٤)	(١٢,٢٤٢,٦٨١,٥٤٩)	(٤,٦٥٧,٥٥١,٦٤١)	٩,٥٠٤,٣٠٠,٦٥٩	١٣,٨٦٩,١٢٩,٨٢٤

خامساً المخاطر التشغيلية:

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك ساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:

تنفيذ وإدارة العمليات_

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك :الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

العنصر البشري_

وهي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين) بقصد أو بدون قصد(، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات

الرقابية وأي طرف ثالث .ومن الأمثلة عليها :**عمليات الإحتيال الداخلي من قبل موظفين،**)كالإختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة إستخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد (وعمليات التدا ول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

الأنظمة الآلية والإتصالات

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل :إ□يار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية_

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل .وتشمل:

الإحتيال الخارجي) كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الإحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والإبتزاز (والكوارث الطبيعية) الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات...إلخ.(

سادسا: مخاطر عدم كفاية رأس المال:

يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون اقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل بشأن رأس المال المصرفي، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان(Credit Risk)، ومقابلة مخاطر السوق (Market Risk) وتشمل تقلبات أسعار العائد وتقلبات أسعار الصرف ومراكز العملات المفتوحة وتقلبات أسعار عقود السلع والأسهم.